

النظام التأميني المتوافق مع الأحكام الشرعية في الجزائر: تجربة شركة سلامة للتأمينات

The Insurance Framework Aligned with Shariah Precepts in Algeria: The Case of Salama Insurance Company

بوي لمهاب شيخنا محمد أحمد

مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة،

cheikhne.bouye@cu-tipaza.dz

تاريخ القبول: 2025/04/11

تاريخ الاستلام: 2025/02/09

ملخص:

يُعَدُّ النظام التأميني القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية بديلاً مشروعاً للأنظمة التأمينية التقليدية، إذ يركز على ضوابط وقواعد مستمدة من أحكام الفقه الإسلامي، ويجسّد بصورة ملموسة معاني التعاون والتأزر بين أفراد المجتمع. وقد سعت الجزائر إلى مواكبة هذا التوجه، غير أنّ هذه الصناعة اصطدمت بجملة من الإشكالات والمعوقات التي حالت دون انتشارها بالصورة المرجوة. وانطلاقاً من هذا الواقع، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تجربة الجزائر في هذا المجال، من خلال الوقوف على ماهية هذا النموذج التأميني، وتحليل واقع تبنيّه محلياً، واستجلاء أبرز العوائق التي تحول دون توسعه، فضلاً عن تحديد المقومات الكفيلة بترسيخ نجاحه. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغية تفكيك الإشكالية المطروحة وتحليل مكوناتها المختلفة. وتوصلت النتائج إلى أنّ من بين أهم العقبات التي تواجه هذه الصناعة في الجزائر ندرة الكفاءات البشرية المتخصصة ذات التكوين الشرعي والفني الملائم، وعليه أوصت الدراسة بضرورة تكثيف جهود التأهيل والتكوين للعاملين في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: نموذج التأمين وفق الضوابط الشرعية، شركة سلامة للتأمينات، معوقات التطبيق، مقومات النجاح

تصنيف G18,G22:JEL

Abstract:

The insurance framework grounded in Islamic jurisprudence serves as a viable alternative to conventional insurance systems, adhering to principles derived from Islamic fiqh and fostering societal cooperation and solidarity. This model has been fully institutionalized in Saudi Arabia, Iran, and Sudan, while some nations integrate it alongside traditional insurance. Algeria sought to adopt this approach by establishing Salama Insurance Company, yet the industry faced structural barriers impeding its expansion. This study examines Algeria's experience by analyzing the nature of Takaful insurance, assessing its domestic implementation, and identifying key obstacles to its growth. Utilizing a descriptive-analytical methodology, the study reveals that a primary challenge is the acute shortage of specialized professionals with expertise in both Islamic jurisprudence and technical insurance. Thus, it emphasizes the necessity of strengthening capacity-building programs and professional training to cultivate a competent workforce, ensuring the sustainable development of this sector in alignment with economic and religious imperatives.

Keywords : Shariah-compliant insurance model, Salama Insurance Company, implementation barriers, success determinants.

Jel Classification Codes : G22, G18

1. مقدمة

يُعَدّ النظام التأميني القائم على المبادئ الشرعية أحد الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الخدمي التي أضحت ضرورة اجتماعية وحاجة اقتصادية ملحّة في المجتمعات الحديثة. ونظرًا لدوره الحيوي في المنظومتين الاقتصادية والاجتماعية، بات مطلبًا في الأوساط الإسلامية لما يقدّمه من حماية وضمنان للأفراد والمؤسسات، حيث يُعَدّ درعًا وقائيًا يخفف من وطأة المخاطر المحتملة.

وقد شهد هذا القطاع تطورًا متسارعًا خلال الفترات الأخيرة، سواء في الدول الإسلامية أو حتى في البيئات الغربية، حيث اختارت بعض الدول التخلي عن النموذج التقليدي لصالح هذا البديل، بينما فضلت أخرى الجمع بينهما، سواء عبر إنشاء كيانات جديدة أو من خلال استحداث آليات داخل الهياكل التأمينية القائمة. غير أن هذه الصناعة لم تحظَ في الجزائر بالانتشار والرسوخ الذي عرفته في عدد من الدول الإسلامية، لاسيما تلك المنضوية تحت مظلة التعاون الاقتصادي الإسلامي، وذلك بسبب عراقيل متعددة تحول دون توسعها.

وانطلاقًا من كون هذا النموذج يعكس أبرز مظاهر الاقتصاد التضامني، ويستند في فلسفته إلى مبدأ التكافل والتآزر، تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في التساؤل حول واقع التجربة الجزائرية في هذا المجال، والمعوقات التي تعترض سبيل تطوره.

ويمكن الافتراض بأن محدودية الوعي الجماعي بأهمية هذه الصناعة لدى الأفراد والمؤسسات أسهمت في بقائها في دائرة المحدودية مقارنة بدول سبقت في هذا المجال. كما يمكن افتراض أن العراقيل التي تواجه انتشارها ليست عصيّة على المعالجة، شريطة وضع استراتيجية واضحة تمكّن من تجاوز التحديات التي تعترض سبيلها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لأحد الموضوعات الجوهرية المرتبطة بالتأمين، والذي طُرِحَ بديلاً للنظام التقليدي، نظرًا لتوافقه مع أسس التشريع الإسلامي. وتهدف الدراسة إلى استجلاء ماهية هذا النموذج التأميني، والتمييز بينه وبين الأنظمة التقليدية، فضلًا عن تسليط الضوء على التجربة الجزائرية فيه، ورصد الإشكالات التي تعرقل تطوره، إلى جانب تحديد متطلبات تحقيق نجاحه محليًا.

انسجامًا مع طبيعة الموضوع وإشكاليته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لما يتيح من أدوات تساعد في تفكيك الظاهرة المدروسة وتحليل مقوماتها المختلفة.

2. المرجعيات النظرية

1.2 المفهوم العام

يُعدّ النظام التأميني المستند إلى الأسس الشرعية أحد المحركات الاقتصادية ذات التأثير المباشر في تعزيز النمو المالي للدول، حيث برز كبديل للنموذج التقليدي، مما دفع العديد من البلدان الإسلامية والعربية، بل وحتى بعض الدول الغربية، إلى تبنيّه وإدماجه ضمن منظومتها المالية.

يُعرّف هذا الإطار التعاقدية على أنه اتفاق يقوم على مبدأ التبرع بين مجموعة من الأفراد، يهدف إلى توزيع الأخطار المحددة في الوثيقة المتفق عليها، من خلال آلية تستند إلى تقاسم التعويضات الناجمة عن وقوع الأخطار المدرجة ضمن نطاق الحماية، وفقاً للضوابط التي تضعها الأنظمة النازمة لهذا القطاع، مع التزامها بعدم مخالفة الضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية (رضوان وأميرة، 2023، ص. 266).

وقد تم تعريفه أيضاً بوصفه عقداً تأمينياً جماعياً، يُلزم المشتركين بدفع مبالغ محددة تُوظف في إطار من التعاون والتضامن، بحيث تُخصّص لتعويض الأفراد المتضررين وفقاً لصيغة قائمة على التبرع، وتتولى إدارة هذه العمليات جهة مختصة تتقاضى أجراً لقاء دورها كوكيل في الإشراف على هذا الصندوق (ملحم، 2012، ص. 18).

أما مجلس الخدمات المالية الإسلامية فقد اعتبره بديلاً مشروعاً للأنظمة التأمينية التقليدية، يركز على مفهوم التساند بين الأفراد، ويتفرّع إلى نوعين: الفردي، المخصص لحماية الأشخاص، والعام، الذي يغطي الممتلكات، حيث يقوم المشتركون بموازرة بعضهم عبر آلية تكافلية لتخفيف آثار الخسائر الناجمة عن المخاطر المحتملة (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009، ص. 2).

وبناءً على ما تقدّم، يمكن استخلاص أن هذا النموذج يقوم على مبدأ اشتراك مجموعة من الأفراد في دفع مبالغ مالية وفق صيغة التبرع، تُجمّع في صندوق يُخصّص لتغطية الأضرار الناجمة عن المخاطر المحتملة التي تشملها التغطية التأمينية.

2.2 البدايات التاريخية لهذا النظام التأميني

يعود الظهور الرسمي لهذا النمط من التأمين إلى عام 1979، حين أنشئت أول مؤسسة متخصصة في السودان تحت مظلة بنك فيصل الإسلامي، ثم تلاها تأسيس عدد من الهيئات المماثلة في مختلف أنحاء العالم. وفي السياق المالي، بادرت الحكومة إلى تأسيس شركة خاصة

تعنى بإدارة هذا النوع من الأنشطة، تبع ذلك تشكيل هيئة استشارية متخصصة عُرفت بـ"فريق العمل"، أوكلت إليها مهمة وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذا المجال. ونتيجةً للتوصيات التي قدمتها هذه اللجنة، صدر قانون خاص عام 1984 لتنظيم هذه الصناعة وفق رؤية متوافقة مع الأطر الشرعية. (Swartz&Coetzer, 2010, p. 03)

3.2 الركائز الأساسية التي يقوم عليها هذا النموذج

يرتكز هذا النظام التأميني على مجموعة من المبادئ التي تتسجم مع الأحكام المستمدة من التشريع الإسلامي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **التآزر والتعاون الجماعي:** يُنظر إلى هذا النمط على أنه منظومة تعاونية محكمة، تتأسس على التشارك الفعّال بين الأفراد المنضوين تحت مظلتها، بحيث يتولى الجميع المساهمة في تقاسم المخاطر، مما يعزز روح التضامن، ويدعم استجابة جماعية فعّالة لمواجهة التحديات غير المتوقعة (المصطفى وغانية، 2017، ص. 96).
- **التبرع كأساس للتعاملات:** يستند هذا النموذج إلى مفهوم الهبة المشروطة، حيث يُلزم المشاركون بتقديم مساهمات مالية دورية، تُستخدم كصندوق مشترك لتعويض الأضرار المحتملة، وتُعدّ التغطية التي يحصل عليها المتضررون ضمن هذا الإطار من قبيل التبرع لا المعاوضة المباشرة.
- **هيئات رقابية ذات طابع شرعي:** يتفرد هذا النظام بوجود هيئات علمية متخصصة تُتأطّر بها مسؤولية الإشراف على جميع العمليات التأمينية، وضمان انسجامها مع الضوابط الشرعية، وتكون قراراتها ذات طابع إلزامي، بما يضمن التزام المؤسسات العاملة في هذا المجال بالمعايير الدينية الصارمة (الدوسكي، 2014، ص. 16).
- **الاستثمار وفق ضوابط شرعية:** يتعين على المؤسسات المعنية تجنبّ توظيف أموالها في قطاعات تتعارض مع القيم الإسلامية، حيث يُحظر عليها الاستثمار في أنشطة تتعلق بالكحول، أو المقامرة، أو أي مجال آخر ينطوي على ممارسات غير مشروعة أو تتضمن فوائد ربوية. (Atlas magazine, 2012)

4.2 الأهداف الجوهرية لهذا النموذج

يهدف هذا النظام التأميني إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية، التي يمكن إبرازها على النحو الآتي:

- **ضمان تحقيق الكسب المشروع:** يوفّر هذا الإطار آلية استثمارية تتيح تحقيق عائدات مالية مشروعة، حيث تستند إيرادات الشركات العاملة في هذا المجال إلى عوائد الأسهم، والأرباح الناتجة عن عمليات المضاربة، فضلاً عن أجور الإدارة المشروعة.
- **توفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات:** يُسهم في تأمين الطمأنينة للمشاركين، من خلال توفير ضمانات تقلل من المخاطر المستقبلية، بما يتيح لهم ممارسة أنشطتهم بأريحية واطمئنان.
- **دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره:** يمثّل هذا النموذج بديلاً عن الممارسات الاحتكارية التي تنتهجها بعض الكيانات التقليدية، والتي تسعى لتحقيق أرباح طائلة على حساب المستفيدين، كما يُعدّ وسيلة فعّالة لدعم الاقتصاد من خلال استثمار أموال المشاركين والمساهمين في مشاريع تنتم بالاستدامة المالية (بوراس، 2024، ص. 269).
- **تعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية:** تؤدي الكيانات العاملة وفق هذا النظام دوراً محورياً في دعم المصارف الإسلامية، والمساهمة في تفعيل الضوابط الشرعية داخل المنظومة المالية، بما يضمن الحفاظ على الهوية الاقتصادية المستندة إلى مبادئ التشريع الإسلامي (شرون، بوالكور، وكعوان، 2019، ص. 145).

5.2 الخصائص الجوهرية للنظام التأميني القائم على الأسس الشرعية

- يتميّز هذا النمط التأميني بجملة من السمات التي تجعله منفرداً عن غيره من الأطر التأمينية الأخرى، ويمكن إبراز أبرز ملامحه على النحو التالي:
- **ازدواجية صفة المشترك بين الحماية والمساهمة:** يتقرّد المشاركون في هذا النظام بكونهم في آن واحد أطرافاً موفّرة للحماية وأطرافاً مستفيدة منها، حيث يتبادلون فيما بينهم آليات التغطية ضد المخاطر المحتملة، مما يضمن تحقيق العدالة في توزيع الالتزامات المالية، ويحول دون أي شكل من أشكال الاستغلال أو المغالاة، إذ إن الاشتراكات المدفوعة تعود في نهاية المطاف إلى المستفيدين أنفسهم.
 - **غياب الحافز الربحي:** يهدف هذا النموذج التأميني إلى تقديم خدمات تغطية المخاطر بأعلى درجات الكفاءة وبأقل التكاليف الممكنة، دون أن يكون الهدف تحقيق عوائد مالية، حيث يقوم المشاركون بتقديم مساهماتهم في إطار تبرعي، يهدف إلى تخفيف وطأة الأخطار التي قد تلحق بهم، لا إلى تحقيق مكاسب مالية.

- **عدم الحاجة إلى رأس مال ابتدائي:** تستند هذه الآلية إلى وجود عدد كبير من المشتركين، حيث يتم توزيع تبعات أي خسارة تلحق بأحدهم على الجميع، مما يغني عن الحاجة إلى رأسمال منفصل، على خلاف النظم التقليدية التي تتطلب ضخ أموال استثمارية مسبقة.
- **خفض التكاليف التشغيلية:** يقوم هذا النموذج على مبدأ تقديم الحماية بأقل عبء مالي ممكن، وذلك نظرًا لغياب عنصر السعي وراء تحقيق الأرباح، فضلًا عن انخفاض المصاريف التشغيلية، وعدم الحاجة إلى وسطاء ماليين، مما يقلل من الأعباء المترتبة على المنتسبين (شنشونه وخبيزة، 2012، ص. 7-8).
- **وجود هيئة إشرافية ذات طابع شرعي:** يتميز هذا النمط التأميني بوجود هيئات مختصة تُعنى بضبط جميع العمليات التأمينية والاستثمارية، وتعمل على تدقيق العقود لضمان توافقها مع الضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتتمتع هذه الهيئة بصلاحيات رقابية ملزمة للمؤسسات المشرفة على إدارة عمليات الحماية التأمينية (بطاهر، 2018، ص. 149).

6.2 التسميات المختلفة لهذا النموذج التأميني

- يحمل هذا النظام عدة مسميات تختلف باختلاف المرجعيات الفكرية والقانونية، من أبرزها:
- **النظام التعاوني:** يستند هذا المسمى إلى مبدأ تضامن المنتسبين في تحمل الأضرار التي قد تلحق بأحدهم، بحيث يتعاون الجميع في تعويض الخسائر الناجمة عن الأخطار المشمولة بالحماية التأمينية.
 - **النظام التبادلي:** يُطلق عليه هذا المصطلح لأمرين أساسيين:
 - تقاسم المشتركين فيما بينهم الأعباء الناجمة عن وقوع أي حادث مشمول بالحماية، بحيث تتوزع المخاطر بالتساوي بينهم.
 - ازدواجية الدور الذي يؤديه كل عضو، حيث يجمع بين كونه مستفيدًا من الخدمة التأمينية ومساهمًا فيها في الوقت ذاته.
 - **المسمى الحديث:** برز هذا المصطلح حديثًا، إذ شاع استخدامه بعد انعقاد ندوة متخصصة في الخرطوم عام 1995، حيث اعتمد كإطار رسمي لوصف هذا النمط من التأمين (القضاة، 2011، ص. 3).

7.2 التباين بين هذا النموذج التأميني ونظيره التقليدي

تظهر اختلافات جوهرية بين هذا النظام التأميني والنموذج القائم على الأسس التجارية، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المستفيد والشركة، وصياغة العقود، وآلية التعويض، وتوزيع العوائد، ويمكن تلخيص الفروق الجوهرية بينهما في الجدول التالي:

الجدول 1: الفروق الجوهرية بين النظامين

محور المقارنة	النظام التجاري	النظام التشاركي
طبيعة العقد	صيغة معاوضة، حيث يقوم المستفيد بدفع الاشتراكات مقابل التغطية التأمينية التي تقدمها الشركة من أموالها الخاصة.	يقوم على أساس الهبة المشروطة، حيث تُقدّم الاشتراكات ضمن محفظة خاصة بالمشاركين، ويتم تعويض المتضررين وفق شروطها.
الغاية الأساسية	تحقيق أقصى عائد مالي ممكن للشركة المشرفة على تقديم الخدمات.	تحقيق التعاون الجماعي في توزيع المخاطر وتخفيف آثارها.
العلاقة التعاقدية	علاقة قائمة على مبدأ التعارض بين طرفين مستقلين، حيث تختلف المصالح بينهما.	يقوم على اتحاد المصالح بين جميع الأطراف، مما يعزز التعاون المشترك.
دور المشترك	يلتزم بدفع الاشتراك بغض النظر عن وقوع الحادث، ولا يحصل على أي مقابل إذا لم يتحقق الخطر.	يسهم في إدارة المخاطر ويستفيد من العوائد عند عدم وقوع الأضرار، مما يجعله حريصاً على تقايدها.
إدارة المخاطر	تتحملها الشركة وحدها، حيث تنتقل المسؤولية إليها بالكامل.	يتم تقاسمها بين جميع الأعضاء، مما يقلل من الأعباء الفردية.

هيكلية المحفظة المالية	جميع الاشتراكات تُعتبر ملكية خالصة للشركة، التي تمتلك كامل الصلاحية في استثمارها.	الاشتراكات تبقى مملوكة للأعضاء، وتُدار وفق ضوابط واضحة، مع تخصيص جزء من العوائد للمؤسسة المشرفة.
آلية توزيع الأرباح	تحقق الشركة جميع العوائد المالية الناتجة عن استثمار الاشتراكات، ولا يُتاح للمشاركين الاستفادة من الأرباح.	تُخصّص العوائد بالكامل لصالح المشتركين، ويتم توزيع الفائض التأميني بينهم وفق آليات محددة.
الإشراف الشرعي	لا تخضع العمليات التأمينية لأي رقابة شرعية.	يُشترط وجود هيئة رقابية تُشرف على جميع العمليات لضمان توافقيها مع الأحكام الشرعية.

المصدر: أشرف محمد دوابه (2016)، "رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات النمط التأميني الإسلامي"، مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا، المجلد 2، العدد 2، ص. 116.

3. عرض الإطار القانوني للنظام التأميني القائم على الأسس الشرعية في الجزائر

1.3 التنظيم القانوني لمنظومة الحماية التأمينية البديلة في الجزائر

يرتكز الحديث عن الإطار القانوني لهذا النظام في الجزائر على المرسوم التنفيذي رقم 09/13 الصادر بتاريخ 11 يناير 2009، والذي جاء كنتيجة مباشرة لأحكام المادة 215 من القانون 95/07، المعدّل بموجب القانون 06/04 الموقع في 20 فبراير 2006. وقد أتاح هذا المرسوم إمكانية إنشاء كيانات تأمينية تتخذ أحد الشكلين: شركات مساهمة أو جمعيات تعاقدية، كما اشتمل على أربع مواد وملحق يتضمن نموذجاً قانونياً خاصاً بالشركات ذات الطابع التعاضدي (أحمد، 2018، ص. 585). إلا أن هذا الإطار لم يكن كافياً لتحديد الآليات القانونية الدقيقة لتنظيم هذا النمط التأميني، مما استلزم استحداث تشريع جديد يضبط أوجه ممارسته، وهو ما تجسّد في صدور المرسوم التنفيذي رقم 81/21 المؤرخ في 23 فبراير 2021، والذي يضع الشروط والإجراءات التنظيمية لمزاولة النشاط التأميني وفق الأسس البديلة.

و من أهم مضامين المرسوم التنفيذي رقم 81/21: تناول الفصل الأول من هذا المرسوم الأحكام العامة المتعلقة بالمنظومة التأمينية البديلة، حيث نصّت المادة 2 منه على تعريف المصطلحات الجوهرية لهذا النموذج، بما في ذلك:

- الأنواع المختلفة لهذا الإطار التأميني، سواء الموجه لحماية الأفراد أو تغطية الممتلكات.
- مفهوم الصندوق الخاص بالمشاركين وآليات إدارته.
- الحساب المالي المخصّص للشركاء.
- آلية التمويل الداخلي عبر القروض الحسنة.

أما الفصل الثاني فقد خصّص لتوضيح الشروط والإجراءات المتبعة في ممارسة النشاط، حيث نصّت المادة 4 على أن الشركات المخوّلة لإدارة هذا النمط من التأمين يمكن أن تتخذ أحد الخيارين التاليين:

- ممارسة النشاط التأميني وفق هذا النموذج حصريًا.
- استحداث نظام داخلي ضمن شركة قائمة لمزاولة العمليات التأمينية التقليدية، يُعرف اصطلاحًا بـ"النافذة".

وأوضحت المادة 5 أن الشركات المعتمدة تعمل ضمن نطاقين أساسيين، هما:

- نظام الحماية المالية للأفراد.
- نظام التغطية التأمينية للممتلكات.

أما المادة 6 فقد تناولت شروط الحصول على الاعتماد لمزاولة النشاط من خلال "النافذة". وقد حدّدت المادة 9 الأطر التنظيمية التي تعتمد عليها الشركات المسؤولة عن إدارة هذا النموذج التأميني، والتي تتفرّع إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

- الوكالة، حيث تتقاضى الشركة أجرًا محددًا لقاء إدارتها للصندوق.
- المضاربة، والتي يتم من خلالها استثمار أموال المشتركين، وتقاسم العوائد وفق ضوابط متفق عليها.

2.3. الإجراءات التنظيمية لإدارة الشركات وفق هذا الإطار التأميني

تناول الفصل الثالث من المرسوم الإطار التنظيمي والمالي للشركات المعتمدة في هذا المجال، حيث ألزمت المادة 21 هذه الشركات بمسك حسابات مالية منفصلة، بحيث يتم التفريق بين الحساب الخاص بأموال الشركاء، والحساب المرتبط بصندوق المشتركين، والذي يُسجّل فيه كل من:

- الإيرادات، وتشمل المساهمات المالية وعوائد الاستثمارات.
 - النفقات، وتشمل التعويضات المدفوعة والتكاليف الإدارية.
- وقد أشارت المواد 22، 23، 24 إلى أن الرصيد الناتج عن هذه العمليات قد يكون موجباً أو سالباً، حيث يتم التعامل معه وفق القواعد التالية:
- في حال تحقيق فائض، يتم توزيعه على المشتركين وفق الضوابط التعاقدية المعتمدة.
 - في حال حدوث عجز مالي، يتم تخصيص اعتماد مالي للصندوق يُعرف بـ"القرض الحسن"، بحيث لا يتجاوز سقف 70% من رأس المال الخاص بالشركة.
- وقد عالجت المادتان 25 و 26 مسألة إعادة التأمين، حيث أوضحنا أن الشركات التي تعمل وفق هذا النظام تلجأ إلى شركات إعادة التأمين التي تعمل وفق الضوابط الشرعية، وفي حال تعذر ذلك، يمكن اللجوء إلى شركات إعادة التأمين التقليدية بعد موافقة لجنة الإشراف الشرعي (المرسوم التنفيذي 21/81، 2021، الجريدة الرسمية).

3.3 الكيانات التأمينية والنوافذ الفاعلة في السوق الجزائري

الجدول 2: الهيئات الناشطة في مجال الحماية التأمينية البديلة في الجزائر

الشركة	الوضع القانوني	بداية النشاط
GAM تكافل	نافذة متخصصة في التأمين العام	ابريل 2022
GARDIF	نافذة متخصصة في التأمين العائلي	ابريل 2022
الجزائر تكافل	شركة عمومية للتكافل العام	ديسمبر 2022
الجزائر المتحدة	شركة عمومية للتكافل العائلي	مارس 2023
سلامة للتأمينات	قيد المطابقة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 81/21	نوفمبر 2009
الشركة المركزية لإعادة التأمين	قامت بفتح نافذة تكافل بغرض ممارسة إعادة التأمين التكافلي	مازالت قيد استكمال الإجراءات

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على عدة مراجع

4.3 مساهمة القطاع التأميني البديل في الاقتصاد الجزائري

يؤدي هذا النموذج التأميني دوراً إيجابياً في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، من خلال حجم الاشتراكات المكتتبة ضمن هذه المنظومة. ويُعبّر مصطلح معدل التوغل عن النسبة المئوية التي

تمثل حجم هذه الاشتراكات مقارنة بالقيمة الإجمالية للنتاج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

الجدول 3: نسبة انتشار النموذج التأميني البديل خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025

السنة	نسبة التوغل (%) من الناتج المحلي الخام
2021	0.5
2022	0.6
2023	0.7
تقديرية 2024	0.8
تقديرية 2025	1.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات المجلس الوطني للتأمينات المتوفرة على الموقع

[/https://cna.dz](https://cna.dz)

من خلال البيانات الواردة في الجدول، يُلاحظ تصاعد ملحوظ في نسبة انتشار هذا النموذج التأميني، حيث بلغت 0.5% من إجمالي الناتج المحلي الوطني خلال عام 2021، تبع ذلك ارتفاع طفيف ليصل إلى 0.6% في 2022، مما يعكس وتيرة نمو معتدلة. استمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال عام 2023، حيث بلغت نسبة التوغل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات المستقبلية إلى استمرار هذه الزيادة، حيث يُتوقع أن تصل النسبة إلى 0.8% في 2024. أما بالنسبة لعام 2025، فيتوقع المجلس الوطني للتأمينات تسجيل نمو أكثر وضوحًا، مع وصول النسبة إلى 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على تعزيز موقع هذا النموذج ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية.

جدول 4: حجم الإنتاج في القطاع التأميني البديل خلال النصف الأول من عام 2023

دينار جزائري	/09 /30 2022	/092023 /30	2022	2023	البنية	التطور
تأمين على السيارات	13176243	56302330	64,3%	76,4%	327,3%	
الحريق، الحوادث، أخطار	6749933	16568095	32,9%	22,5%	145,5%	

النظام التأميني المتوافق مع الأحكام الشرعية في الجزائر: تجربة شركة سلامة للتأمينات

بوي لمهاب شيخنا محمد أحمد

مختلفة					
التأمين الفلاحي	0	0	0,0%	0,0%	0,0%
تأمين على النقل	575831	574657	2,8%	0,8%	0,2%
تأمين على القرض	0	203255	0,0%	0,3%	0,0%
الإجمالي	20502007	73648336	100%	100%	259,2%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المجلس الوطني للتأمينات متوفرة على الرابط NC-T3-

: 2023-1.pdf (cna.dz)

تُظهر البيانات الواردة في الجدول تحقيق المؤسسات المعنية، بما في ذلك النواذ والشبابيك المتخصصة، رقم أعمال إجمالي بلغ 22.5 مليون دينار جزائري خلال الربع الثالث من عام 2022 غير أن العام 2023 شهد قفزة نوعية، حيث ارتفع حجم النشاط إلى 73.6 مليون دينار جزائري، مما يمثل زيادة تقدّر بـ 259.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الزيادة حسب الفروع التأمينية، فقد احتفظ تأمين المركبات بمركز الصدارة، محققاً نمواً استثنائياً بنسبة 327.3% وجاء التأمين ضد الحرائق، والحوادث، والمخاطر المتنوعة في المرتبة الثانية، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 145.5% وعلى الرغم من أن تأمين القروض شهد تحسناً طفيفاً، إلا أن معدل نموه ظل محدوداً مقارنة بباقي القطاعات، حيث بدأ في تسجيل إنتاج فعلي خلال عام 2023 بعد أن كان ضعيف الأداء في العام السابق.

الجدول 5: تطور أداء قطاع الحماية التأمينية للأفراد خلال الفترة الممتدة بين 30 يونيو و30

سبتمبر 2023

دينار جزائري	06 /30 2022	2023 //3009		البنية	التطور
			06 /30 2022	//3009 2023	
حوادث	0	6500	0,0%	0,03%	—
مرض	0	0	0,0%	0,0%	—
مساعدة معنوية	0	9342	0,0%	0,05%	—
الحياة - الوفاة	6872133	18957488	100,0%	99,9%	175,9%
الادخار الجماعي	0	0	0,0%	0,0%	—

النظام التأميني المتوافق مع الأحكام الشرعية في الجزائر: تجربة شركة سلامة للتأمينات

بوي لمهاب شيخنا محمد أحمد

الإجمالي	6872133	18975331	100,0%	100,0%	176.1%
----------	---------	----------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المجلس الوطني للتأمينات متوفرة على الرابط : NC-

T3-2023-1.pdf (cna.dz)

يُظهر الجدول تحقيق هذا النموذج التأميني الموجه للأفراد رقم أعمال إجمالي بلغ 18.9 مليون دينار جزائري، ما يمثل زيادة بنسبة 176.1% مقارنة بالربع الأول من عام 2023 ويعود الفضل في هذا النمو التصاعدي إلى الأداء القوي لفرع تأمين الحياة - الوفاة، الذي شهد توسعا ملحوظا نتيجة توقيع اتفاقيات شراكة جديدة مع القطاع المصرفي، ما عزز قدرته التنافسية وساهم بشكل مباشر في دفع الشركة نحو تحقيق مزيد من التقدم.

الجدول 6: مقارنة تطور القطاع التأميني البديل مقابل التأميني القائم على الآليات التقليدية خلال الفترة الممتدة بين 30 يونيو 2022 و 30 يونيو 2023

دينار جزائري	2022 /06 /30	2023 /06 /30	التطور
التأمين على الأضرار	66632491587.00	68975086053.00	3.50%
التأمين على الأشخاص	8722709080.00	9232943929.00	3.80%
التأمين التكافلي			
التكافل العام	12734063.00	58302744.00	357.80%
التكافل العائلي	0.00	6872133.00	0.00%
مجموع التكافل	12 734063.00	65174877.00	411.80%
المجموع العام	75 367 934 730.00	78 273 204 859.00	3.90%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المجلس الوطني للتأمين المتوفر على الموقع الإلكتروني

التالي : <https://cna.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول أن صناعة التأميني القائم على الآليات التقليدية شهدت نموا معتدلا بنسبة 3.8% بين الفترة الممتدة من 30 يونيو 2022 و 30 يونيو 2023. يظهر هذا النمو الملحوظ اتجاها مستقرا نسبيا للقطاع، وبالمقابل سجلت صناعة التأمين التكافلي نموا استثنائيا بنسبة 412% خلال الفترة، وتعكس هذه الزيادة البارزة ليس فقط النشاط المتزايد في سوق التأمين التكافلي، بل تعزز أيضا التنازل بمستقبل هذه الصناعة . تُظهر البيانات الواردة في الجدول أن النموذج

التأميني القائم على الآليات التقليدية شهد ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 3.8% خلال الفترة الممتدة بين 30 يونيو 2022 و 30 يونيو 2023، مما يعكس استقراراً نسبياً دون تسجيل قفزات نوعية في وتيرة توسعه. في المقابل، حقق النظام التأميني المستند إلى الأسس التشاركية قفزة استثنائية بلغت 412% خلال الفترة نفسها، ما يُترجم بتزايد ملحوظ في حجم النشاط، مدفوعاً بتوسع نطاق اعتماده وتعاضم الإقبال عليه. كما تعكس هذه الزيادة البارزة تقاؤلاً متزايداً بشأن مستقبل هذا النهج، مما يعزز حضوره في السوق الوطنية ويؤكد إمكاناته الواعدة في المشهد المالي الجزائري.

3. 5 تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر

حصلت شركة سلامة للتأمينات الجزائر على اعتمادها بموجب القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2006 عن وزارة المالية، حيث استوعبت ضمن هيكلها شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين، التي تأسست في 26 مارس 2000، والتي أصبحت لاحقاً تحمل اسمها الحالي بعد انضمامها إلى مجموعة سلامة. وقد كانت هذه المؤسسة لفترة طويلة الفاعل الوحيد في السوق الوطنية الذي يوفر خدمات التأمين وفق الضوابط الشرعية، قبل ظهور منافسين جدد في هذا المجال. وتوفر الشركة باقة متنوعة من الخدمات التأمينية عبر 261 نقطة بيع موزعة عبر كامل التراب الوطني، إلى جانب 6 مديريات جهوية تتولى الإشراف على العمليات التشغيلية (عامري، قطوفي، 2020، ص. 160).

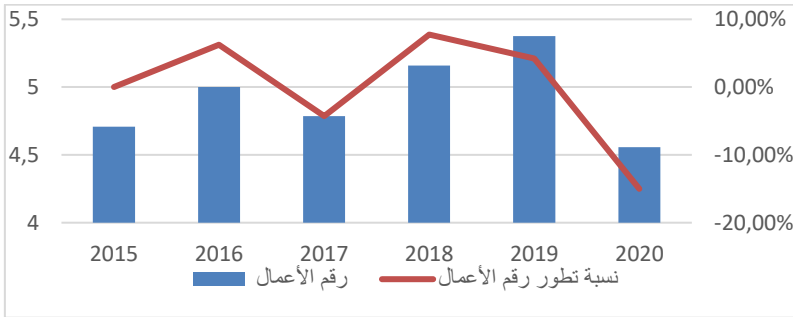
تركّز شركة سلامة على ابتكار وتطوير حلول تأمينية متكاملة، تقيس نجاحها من خلال ثقة العملاء في خدماتها، وقدرتها على تقديم عروض تلبي تطلعاتهم من حيث الجودة، الخبرة، والتكلفة. كما تسعى المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات التأمينية للأفراد والمؤسسات، عبر توفير أدوات فعالة لإدارة المخاطر اليومية، وضمان التعويض عن الخسائر المحتملة. ويستند هذا النهج إلى بناء شراكات طويلة الأمد مع العملاء، بهدف استيعاب متطلباتهم المتغيرة، وتقديم حلول تأمينية تتسم بأعلى معايير الجودة والكفاءة (غربي، 2010، ص. 23).

تقدّم شركة سلامة مجموعة متنوعة من الخدمات التأمينية، تشمل:

- التغطية الخاصة بالمركبات: المسؤولية المدنية - الأضرار - خدمات المساعدة.
- التأمين على المشاريع الصناعية: حماية المنشآت الكبيرة والصغيرة.
- تغطية المخاطر المرتبطة بالمشاريع التقنية والورشات.
- التأمين ضد الأضرار البسيطة: يشمل العقارات السكنية والمحلات التجارية.

- خدمات الحماية المرتبطة بوسائل النقل: النقل البحري، البري، والجوي، سواء للقطاع الخاص أو العام.
- أنظمة الحماية الخاصة بالمسؤولية المدنية بمختلف أنواعها.
- التغطية التأمينية المتعلقة بالأفراد.
- خدمات إعادة التأمين (سعود، 2011، ص. 25)

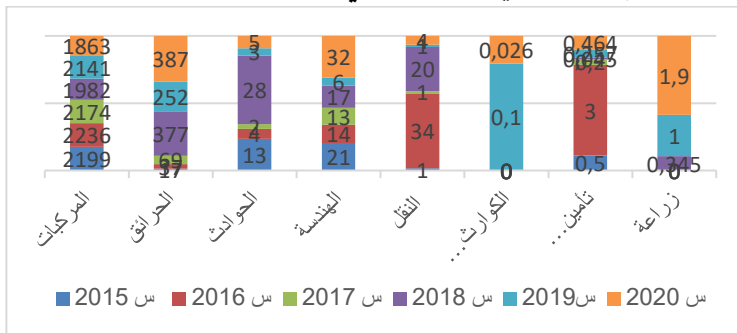
الشكل 1: تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات – الجزائر من 2015 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لمؤسسة سلامة للتأمينات

تكشف البيانات عن التطور الملحوظ في رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات الجزائر بين 2015 و2020، حيث شهدت الشركة ارتفاعاً في 2016 بنسبة 6.25% بسبب التوسع الاستثماري، لكن عام 2017 سجل تراجعاً بنسبة 4% نتيجة الأزمة الاقتصادية. رغم ذلك، استمر النمو التدريجي حتى 2020، حيث انخفض رقم الأعمال بنسبة 15% مقارنة بعام 2019 بسبب العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة على السوق التأمينية.

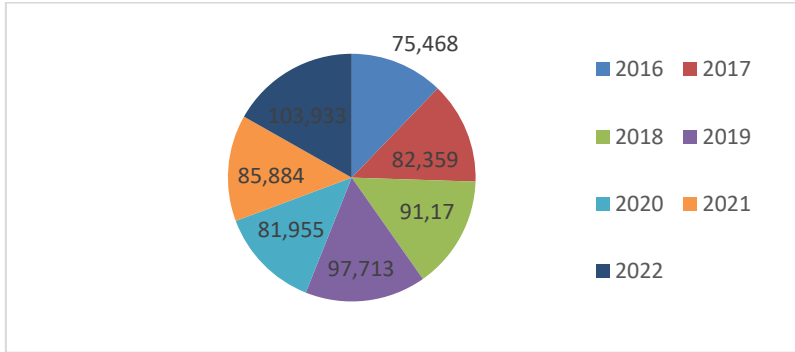
الشكل 2: حجم تطور تسوية المطالبات في شركة سلامة للتأمينات – الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لمؤسسة سلامة للتأمينات – الجزائر

نلاحظ الشكل رقم 2 أن فرع السيارات يهيمن بنسبة 90% من مستوى تسوية المطالبات، كما يتضح أن حجم التعويضات المدفوعة تتناسب طرذا مع حجم الأقساط المكتتبة، يعني كلما زادت أو انخفضت قيمة الأقساط المكتتبة تتزايد أو تتراجع معها قيمة التعويضات المدفوعة بصفة عامة.

الشكل 3: الودائع النظامية لشركة سلامة الجزائرية للتأمينات من 2016 إلى 2022



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على التقارير المالية للشركة العربية المالية للتأمين (سلامة)

الموقع الإلكتروني Financial Reports | SALAMA Insurance

نلاحظ من خلال الشكل 3 أن الودائع النظامية في شركة سلامة حققت قيمة عالية في 2019؛ حيث بلغت 97.713 ألف درهم إماراتي، فيما بلغت سنة 2020 انخفاضا طفيفا بنسبة 16.1% ولعل ذلك يرجع إلى تأثير جائحة كوفيد – 19 وفي سنة 2021 فقد تعافت الودائع النظامية بشكل ملحوظ ؛ حيث ارتفعت بنسبة 4.8% مقارنة بعام 2020 وشهدت الودائع النظامية ارتفاعا عاليا في سنة 2022، حيث بلغت 103.933 ألف درهم إماراتي، وهذه النتائج تعد مؤشرا إيجابيا على أداء شركة سلامة للتأمينات – الجزائر –

جدول 7: تعويضات سوق التأمينات في الجزائر ومكانة شركة سلامة للتأمينات

	2020		2019		2018		2017	
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
5.11	3.242	3.65	2.971	3.33	2.438	3.23	2.262	سلامة للتأمينات
92.53	58.690	93.95	76.394	94.37	66.349	94.40	66.071	تعويضات التأمين على الأضرار

النظام التأميني المتوافق مع الأحكام الشرعية في الجزائر: تجربة شركة سلامة للتأمينات

بوي لمهاب شيخنا محمد أحمد

7.47	4.737	6.05	4.917	5.63	3.961	5.60	3.919	تعويضات التأمين على الأشخاص
100	63.427	100	81.311	100	70.310	100	69.990	مجموع التعويضات

المصدر : المجلس الوطني للتأمينات CNA، التقارير الإحصائية لسنوات 2017، 2018، 2019، 2020.

نلاحظ من الجدول أن شركة سلامة سجلت ارتفاعا نسبيا من سنة لأخرى في حجم التعويضات ليستقر عند 3.242 مليار دينار جزائري ما نسبته 5.11% من حجم تعويضات سوق التأمين الجزائري.

جدول 8: مساهمة شركة سلامة للتأمينات الجزائر في الاقتصاد خلال الفترة 2015 –

2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال (مليون دج)	4707	5019	4787	5158	5377
الناتج المحلي الخام (مليار دج) *	16712,7	17514,6	18876,2	20452,3	20428,3
التوظيفات المالية (مليون دج)	3805	4330	5215	5790	6219
الاستثمار الوطني (مليار دج) *	7069,47	7548,79	7701,49	8201,37	7905,75

المصدر : إحصائيات حول الاقتصاد الجزائر المديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية من

الموقع : <http://WWW,dgpp-mf.gov,dz/index,php/rétrospectives>

بالرجوع إلى الأرقام الواردة في الجدول سواء بالنسبة لمساهمة الشركة في الناتج المحلي الخام، أو المساهمة في الاستثمار الوطني، وإن كانت ضعيفة إلا أنها تتزايد من سنة لأخرى، كما أن النسب بالنسبة للقطاع ككل ضعيفة.

4. الخاتمة

شهدت هذه الصناعة نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة ضمن نطاق مجلس التعاون الخليجي، حيث تبنت بعض الدول هذا النموذج بشكل كامل، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، إيران، والسودان، بينما فضّلت دول أخرى الجمع بينه وبين الآليات التأمينية التقليدية، سواء عبر تأسيس كيانات متخصصة، أو من خلال استحداث نوافذ داخل الشركات القائمة. وقد انخرطت الجزائر في هذه التجربة عبر مؤسسة سلامة للتأمينات، التي واجهت في البداية تحديات كبيرة، لكنها تمكّنت من فرض نفسها في السوق، واكتسبت ثقة العملاء، ما عزّز حصتها السوقية. وعلى الرغم من الصعوبات التي لا تزال تعترض هذا المسار، فإن هذه المنظومة تواصل التوسع تدريجيًا، مع اتخاذ خطوات أكثر ثباتًا في مواجهة المنافسة من الفاعلين التقليديين.

بعد تحليل واقع هذه الصناعة في الجزائر، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- هذا النظام التأميني لا يزال في مراحله الأولى، ويعاني من ضعف الانتشار، حيث تُعتبر شركة سلامة للتأمينات - الجزائر حجر الأساس في تأسيس هذه الصناعة محليًا.
- يواجه هذا النموذج العديد من التحديات، وعلى رأسها نقص الكفاءات المتخصصة التي تمتلك معرفة متعمقة بالجوانب الشرعية والفنية لإدارة المنتجات التأمينية.
- تُظهر الإحصائيات أن الإقبال على هذا النظام يشهد نموًا ملحوظًا، لكنه لا يزال محدودًا مقارنة بالأنظمة الأخرى، وهو ما يمكن إرجاعه إلى حداثة التجربة محليًا، وغياب الوعي التأميني لدى المجتمع الجزائري.

استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من التدابير لتعزيز مكانة هذا النموذج التأميني:

- تكثيف الجهود الإعلامية والتوعوية لنشر الثقافة التأمينية، عبر استغلال وسائل الإعلام المختلفة، وإعداد برامج تلفزيونية توضّح أهمية هذه الخدمات ومدى توافقها مع المبادئ الشرعية.
- تعزيز التكوين والتدريب للعاملين في هذا القطاع، بهدف تزويدهم بالمهارات الفنية والمعرفية اللازمة لمواكبة تطورات السوق.
- الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في إدارة العمليات التأمينية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

- محاكاة التجارب الرائدة في هذا المجال، مثل النموذج الماليزي، الذي نجح في بناء صناعة متطورة تستند إلى ممارسات مبتكرة وناجحة.

5. قائمة المراجع

- التهامي، إ. ش. (2022). مكانة التأمين التكافلي ضمن المنظومة التأمينية في الجزائر: الواقع ومتطلبات النجاح. *مجلة صوت القانون*، 9. (1)
- الدوسكي، أ. ح. (2014). التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة. بحث مقدم إلى كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر الدولي العلمي الثاني والعشرون، الجوانب القانونية للتأمين واتجاهاته المعاصرة.
- بوراس، ن. (2024). تطور الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 7(2)، 268-291.
- شرون، ع. د.، بولكوار، ن.، وكعوان، س. (2019). مكانة التأمين التكافلي في سوق التأمينات: دراسة تجربة سلامة السعودية. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقية*، 3. (1)
- عامري، م. ط.، وقطوفي، ي. (2020). التأمين التكافلي في الجزائر: آفاق وتحديات. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*.
- غراب، ح.، وخروبي، ل. أ. (2022). صيغ التمويل البنكي الإسلامي المتاحة في النوافذ الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة لعينة من الدول ذات التمويل الإسلامي. (2013-2023) *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 5. (2)
- ملحم، أ. س. (2012). *التأمين التكافلي: دراسة شرعية تبين التصور للتأمين التكافلي وممارسته العملية في شركات التأمين (الإسلامية) (الطبعة الأولى)*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- بظاهر، ب. (2018). شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والبيئة*، 1. (1)
- المومني، ل. م. م. (2024). مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل المعلمين في المدارس الدامجة في محافظة عجلون. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 5(352-367).
- مسيردي، س. أ. (2018). تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري: قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09-13. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*.
- مسموس، ر.، وبوراوي، ه. أ. (2023). التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر: دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، 7. (1)
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2009). *المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي*.

-
- Swartz, N. P., &Coetzer, P. (2010, October). Takaful: An Islamic insurance instrument. *Journal of Development and Agricultural Economics*, 2(10), 3.
 - Atlas Magazine. (2012). Assurance Takaful:Definition, concept et fonctionnement de l'assurance islamique. Retrieved January 22, 2025, from <https://www.atlasmag.net/article/l'assurance-takaful>.